الحجازيون وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية
فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى
دراسة وثائقية من سجلات المحكمة
الشرعية بالشهر العقارى
(٩٢٣ - ١٢١٣هـ - ١٥١٧ - ١٧٩٨م)

دكتور
صلاح أحمد هريدى على
جامعى الإسكندرية والملك سعود

١٤٠٥ ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦م

لقد ساهم الحجازيون فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الاسكندرية فى العصر العثمانى (٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، وقد اعتمدت فى هذا البحث على وثائق المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالاسكندرية . والتزمت بتسميتهم على حسب مسميات هذه الفترة .

وتمثلت حياتهم الاقتصادية فى اشتغالهم بالتجارة ، واحترافهم بعض الحرف . أما حياتهم الاجتماعية فقد شملت الزواج والطلاق ، والعلاقات الاجتماعية ، مشتملة على علاقاتهم مع بعضهم وعلاقاتهم مع غيرهم ، سواء كانوا من العرب أم من الأجانب .

وقبل التحدث عن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، لابد من التحدث عن استقرارهم بمصر بصفة عامة ، والاسكندرية بصفة خاصة . فمن المعروف أن اتصال العرب بمصر يرجع إلى عهود سحيقة ، فإن صلات السلالة والدم بين وادى النيل الأدنى وشمال الجزيرة العربية ، هى صلات بعيدة الأصل ، ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ ، إذ يرى علماء الجيولوجيا أن الجزيرة عبارة عن تكملة طبيعية لصحارى أفريقيا التى يفصلها عنها الآن منبطح وادى النيل ومنخفض البحر الأحمر العميق ، كما ذهبوا إلى أن الجزء الجنوبى الغربى من بلاد العرب عبارة عن بحيرة . وإذا كان البحر والصحراء قد شكلا فيما قبل التاريخ موانع لا يمكن التغلب عليها بالنسبة إلى قوة حربية كبيرة ، وجعلا من مصر بلداً لا يسهل غزوه ، فقد كان الأمر ميسوراً جداً فى حالة تسلل أفراد أو جماعات متجولة أو قوافل تجارية صغيرة سواء من الشمال عند شبه جزيرة سيناء حيث تلتقى الصحراء الشرقية ببلاد العرب لقاء دائماً ، أو من الجنوب حيث يشتد اقتراب جزيرة العرب من أفريقية ، عند باب المندب فلا يفصل بينهما سوى خمسة عشر ميلاً[1]. وكانت هناك علاقات تجارية بين مصر وجزيرة العرب منذ أقدم العصور ، وظهر ذلك واضحاً فى العلاقات التجارية بين الملكة حتشبسوت وبين جزيرة العرب ، ويظن أن الذهب كان يستورد فى

(١) عبد الله خورشيد البرى ، القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، ص ٧ .

عهدها من هناك[٢] واحتكر العرب التجارة فى مصر لوقت طويل ، حتى جاء الاسكندر الأكبر الذى فكر فى إنشاء أسطول ضخم يحمل البضائع مباشرة دون الاعتماد على التجار العرب ، وذلك لكى يقضى على سيادة العرب على التجارة البرية والبحرية ، ويحد من الارتفاع الهائل الذى وصلت إليه أسعار البضائع الثمينة والتى كانت تأتى من الشرق إلى أسواق مصر أو بلاد الشام محمولة على سفن عربية أو على ظهور جمال القوافل ، ومن هناك تنتقل إلى أوربا[٣]. وفى عهد البطالمة كان ميناء Leuke Kome[٤] من أهم الموانى التجارية على سواحل الحجاز ، ومنه تتجه السفن إلى الساحل المصرى لتفرغ شحنتها هناك فتنقل إما بواسطة القوافل وإما بالسفن من القناة المحفورة بين البحر الأحمر ونهر النيل لتتابع طريقها إلى موانىء البحر المتوسط ، وجاءت أساطيل البطالمة التجارية ، التى لا يستبعد أنهم استخدموا فيها خبراء من العرب عرفوا البحر وعرفوه قبلهم بعصور إلى البحر الذى يفصل ما بين مصر والجزيرة العربية ، والذى كان يعرف باسم الخليج العربى ، فأدى ذلك إلى ازدهار زراعة الجنوب العربى التجارية[٥]. واستمرت العلاقات بين العرب والمصريين قائمة بعد إنتهاء عهد البطالمة وانتقال مصر إلى قبضة الرومان ، الذين جعلوها تابعة لحكم قياصرة روما ، وظهر أغسطس القناة التى تربط بين النيل والبحر الأحمر ، وعنى بالتجارة البحرية ومياه البحر الأحمر التى غصت بقراصنة البحر . وأوعز إلى حاكم مصر ايليوس جالوس ، بغزو جزيرة العرب للاستيلاء عليها وعلى ثروتها التى اشتهرت بها من الاتجار بالمر واللبان والبخور والأفاويه[٦].

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) يرى بعض الباحثين أن هذه الميناء هى المعروفة قديماً باسم (الحوراء) وموقعها الآن لحان بلدة أملج بمسافة قصيرة وآثارها لا تزال بارزة . انظر عن الحوراء « المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية ، قسم شمال المملكة » .

(٥) عبد الله العزى ، المرجع السابق ، ص ٢٣

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٥ .

وعاش المصريون فى الحجاز ، بل فى مدينتيه الكبيرتين مكة ويثرب نفسها ، وقد حدث قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم بحوالى خمس سنوات سيل عظيم صدع جدران الكعبة ، فأعادت قريش بناءها مستعينة فى ذلك بنجار قبطى كان يسكن مكة ويدعى باقوم ، كما أن جبر بن عبد الله القبطى كان أحد الصحابة الذين أخذوا عن النبى دينهم . ولذلك يفخر قبط مصر به . وقد كان رسول المقوقس إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بمارية والهدية . وفى سنة ٦١٠م كان يعيش فى الاسكندرية كثير من العرب إلى جانب غيرهم من الاغريق والقبط والسوريين واليهود ، الأمر الذى كان يجعل العاصمة المصرية من أشق البلدان حكماً[٧].

وكان عمرو بن العاص الذى قدر له أن يقود الجيش العربى الذى فتح مصر سنة ٢٠هـ تاجراً فى الجاهلية ، وتاجر فى الأدم (الجلد) والعطر ، وشهد أعياد أهل الإسكندرية وألعابهم[٨].

ولما فرغ عمرو من فتح مصر واستقامت له البلاد ، وضع التنظيم الأساسى للرباط ، فخصص ربع قواته للمرابطة فى الاسكندرية وحدها ، وربعاً آخر للمرابطة فى سائر السواحل المصرية ، أما النصف الباقى فاستبقاه معه فى الفسطاط العاصمة[٩]. ويذكر المؤرخون أن قوماً من العرب نزلوا فى الاسكندرية عقب الفتح على أن الاسكندرية لم يكن فيها خطط ، وإنما كانت « أخائذ » أى من أخذ منزلاً نزل فيه ، ويقال أن الزبير بن العوام اختط الاسكندرية[١٠] وقد بلغت حامية الاسكندرية فى عهد معاوية سبعة وعشرين ألف جندى ، منهم عشرة آلاف من أهل الشام وخمسة آلاف من أهل المدينة

(٧) المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(٨) جمال الدين الشيال ، تاريخ مدينة الاسكندرية فى العصر الإسلامى ، ص ٣٤ ، سيدة إسماعيل كاشف ، تعريب مجمع الاسكندرية ، ص ١٨٩ ، والمرى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٩) جمال الشيال ، المرجع السابق ، ص ٣٧ ، وللمزيد من الهجرات العربية إلى مصر ، انظر صلاح هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، ص ١٥٩ - ١٩٠ .

(١٠) جمال الشيال ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

يرابط فيها دائما لحمايتها[11]. وظهر من العرب بعض رجال الفكر مثل طليب ابن كامل (ت ١٧٣هـ) وهو من أئمة المجتهدين وقد سكن الاسكندرية ، وطلق بن السمع الغافط (ت ٢١١هـ) وكان محدثا ومن رجال الأسطول المصرى أيضاً ابنه إبراهيم[12] وقد سكن الاسكندرية عويمر بن عبد الله أبى الدرداء الصحابى الجليل وهو خزرجى أنصارى ، أى أنه ينتمى إلى إحدى القبيلتين اللتين كانت لهما الزعامة والسيطرة فى المدينة ، وهما قبيلتا الأوس والخزرج كما أنه كان من الأنصار من أهل المدينة الذين رحبوا بالرسول عليه الصلاة والسلام عند هجرته إلى المدينة ، ونصروه على أعدائه ، وشاركوا فى فتح الاسكندرية[13] وأقام بعض الصحابة بالاسكندرية مثل عبد الله بن سعد ابن أبى سرح ، وأبو ذر الغفارى ومعاوية بن حديج[14] وعبد الرحمن بن هرمز (١١٧هـ : ٧٣٥م) وهو قرشى مدنى وارتبط بأسرة بنى هاشم أسرة الرسول صلى الله عليه وسلم – برابطة الولاء فهو مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، وفى رأى آخر أنه مولى محمد بن ربيعة[15]، واستقرت أيضا قبيلة جذام التى اشتركت فى الفتن التى ظلت تضطرم فى الإسكندرية ، منذ عام ١٩٦هـ حتى ثورة أسفل الأرض الكبرى عام ٢١٦هـ[16]. وحين اضطربت أمور الخلافة العباسية فى أثناء النزاع بين الخليفة العباسى الأمين وأخيه المأمون ظهر أثر ذلك النزاع فى مصر ، وأدرك المعاصرون من المصريين أن الذين ولدوا فى مصر إذ ذاك كانوا خارجين على الخلافة ومن بين هؤلاء الخارجين عبد العزيز الجروى الذى استولى على شرق الدلتا ، من شطنوف إلى الفرما ، والسرى بن الحكم الذى استولى على الوجه القبلى من مصر إلى أسوان ، أما غربى الدلتا بما فى ذلك الاسكندرية وأعمالها ومريوط والبحيرة

(١١) سيدة كاشف ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(١٢) عبد الله العمرى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٣) جمال الشيال ، أعلام الاسكندرية فى العصر الإسلامى ، ص ١٦

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(١٥) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(١٦) عبد الله العمرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

جميعها ، فقد ملكتها قبيلتا لخم وجذام ، وهما من العرب اليمنية أو عرب الجنوب . وكذلك ثورة بنى مدلج فى الاسكندرية ضد والى الخليفة العباسى عام ١٩٨هـ وبنو مدلج هم بطن من كنانة عرب الشمال[١٧].

وارتبطت بلاد الحجاز بسلطنة المماليك وكان يخطب لسلطان المماليك من منابر مكة بألقاب « سلطان البحرين وحامى الحرمين » وحصل سلاطين المماليك على أموال من رسوم تجارة الهند فى ميناءى جدة وينبع[١٨] إلا أن السيادة المملوكية بدأت تضعف فى أواخر سلطنة المماليك وخضعت مصر للعثمانيين وبخضوعها خضعت الحجاز تلقائياً ، لأنها كانت تتبع مصر تبعة تلقائية كذلك . ونجمل فيما يلى العوامل التى أدت إلى سيادة مصر على الحجاز[١٩].

أولاً : كان الحجاز - من الناحية الاستراتيجية - منطقة حيوية بالنسبة لمصر من الناحيتين الدفاعية والهجومية .

ثانياً : كانت مصر مركزاً لقوافل الحج التى تكفلت الحكومة المصرية بحراستها .

ثالثاً : إرسال كسوة الكعبة بالإضافة إلى وجود الأوقاف المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين .

وأثناء وجود سليم الأول فى مصر استقبل أبا نمى بن الشريف بركات الثانى ابن محمد - شريف مكة الذى جاء ليعلن خضوع وطاعة والده مثلما كان يخضع سابقاً للسلطان المملوكى . فأقره سليم فى شرافته وحرضه على قتل حاكم جدة المملوكى . وأبقى سليم على نظام الشرافة كما كان من قبل ، مع إنشاء (صنجقية) عثمانية فى جدة أطلق عليها العثمانيون اسم ولاية الحبش . وعين عليها حاكماً عثمانياً يدعى حسين الرومى وكان مرتبطاً بوالى مصر خاير

(١٧) سيدة كاشف ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(١٨) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية وتحولها بين الشرق والغرب ، أواخر العصور الوسطى ، ص ١٧ .

(١٩) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ص ٩٤ - ٩٥ .

بك[٢٠]. تلك لمحة سريعة عن تطور استقرار الحجازيين بمصر بصفة عامة ، والاسكندرية بصفة خاصة .

الحجازيون وحياتهم الاقتصادية :

وتعطينا وثائق المحكمة الشرعية سجلاً واضحاً لتعامل الحجازيين فى التجارة وأنواع السلع وطرق التعامل فى هذا الميدان .

فلقد تعامل الحجازيون فى مدينة الاسكندرية فى الجبن والعسل ، مع بعض المغاربة ، وكان يحدد قيمة الصفقة ونوع العملة[٢١] والأرز[٢٢] والدقيق[٢٣] والتين مع عرب الهوارة ، ويحدد وزن الكمية[٢٤] والقمح[٢٥] والجمال[٢٦]

(٢٠) عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢١) سجل رقم ١ ، مادة ١٥٥٠ ، ص ٣٦٥ بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ٩٥٨هـ مايو عام ١٥٥١م وقد لوحظ أن العملة المستخدمة هى نصف فضة ، وهى نقد تركى ترجع أقدم إشارة إليه فى عام ١٥٨٣م . وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة أربع أنجات (اخشا) وسرعان ما اختلف مركز الاخشا باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى ، حتى أصبحت الفضة تساوى ١ : ٤٠ من القرش بوزن قدره ست عشرة قمحة أى ١١ر١ جرام ، ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك فى أوائل القرن الثامن عشر ، وقد أطلق الأتراك العثمانيون على الفضة اسم بارة الفارسية . (انظر عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ص ٥٧٣ ؛ وانظر أيضاً Stanford Shaw. Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p. 167.

(٢٢) سجل رقم ٢٦ ، مادة بدون رقم ، ص ٥٨ بتاريخ ١٣ شعبان عام ٩٩٧هـ / يونيو ١٥٨٨م .

(٢٣) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٢٥٣ ، ص ٩٧ بتاريخ ٢٤ جمادى الثانى ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م .

ويلاحظ أن قيمة هذه الصفقة ثلاثة دينار ذهب سلطانى* جديد ولا يذكر كمية الدقيق .

(*) الدينار الذهبى الشريفى ، يساوى خمسا وعشرين بارة ولكن عقب انهيار قيمة النقد عام ١٥٨٤م ، أصبح كل خمس وثمانين بارة تساوى دينار شريفى ، (انظر ، عفاف سيد صبره ، دور الخاصة العثمانية فى تاريخ مصر (٩٧١ - ١٠١٧هـ / ١٥٦٤ - ١٦٠٩م) رسالة ماجستير غير منشورة .

(٢٤) سجل رقم ٩٣ ، مادة ٩٤ ، ص ٩٤ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانى عام ١١٨٧هـ / أغسطس ١٧٧٣م . وتقدر الكمية بقنطارين*.

(*) القنطار ، وحدة من وحدات الوزن ، وكان حجمه يختلف تبعاً للزمان ، وكذلك المكان الذى كان يستخدم فيه عملية الوزن . وفى أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزن القنطار ما

والبقر[٢٧]، والمنسوجات ، وشمل ذلك قماش القلاع والفوط[٢٨] والنيلة[٢٩] .

أما طرق التعامل فى ميدان التجارة فكانت متعددة ولا شك فى أن بعض التجار كان يعمل لحسابه الخاص ، وسواء على مستوى صغير أو فى حجم تجارة كبيرة وهنا نجد أن أرشيفات المحكمة تسجل لنا ميادين تعاقده وخلافاته مع الغير الذين يتعامل معهم . وكان هناك من يقوم بتكوين شركات للتجارة . وهناك وثائق عن تكوين شركة لتجارة النيلة مع بعض السودانيين[٣٠].

ويشهد قطاع التجارة للحجازيين فى مدينة الاسكندرية الكثير من المنازعات فى هذا الميدان ، تعطينا صورة عن طريقة التعامل البسيطة وطريقة التقاضى والأحكام التى تصدر ، أو الطرق التى كانت تتبع لتسوية الخلافات الودية . وأرشيف المحكمة الشرعية بالاسكندرية ملىء بهذه الصور المعبرة عن أنماط وأساليب هذا العصر العثمانى .

وكانت هناك خلافات تنشأ فى قطاع الشراء بالأجل حول المبلغ المتبقى كما هى حالة أحد الحجازيين ، الذى أنكر تماماً ، ولم يستطع البائع إثبات حقه ، لأنه لم يقدم الدليل[٣١] وعلى هذا نرى أن البائع لم يقدم الدليل على إثبات حقه ،

بين ٤٥ ، ٩٦ كيلو جرام ، وفى سنة ١٦٦٥م وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام (انظر جيوة فهمى إمارة الحج ، ص ١٢٠) .

(٢٥) سجل رقم ٣ ، مادة ٣٨٥ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ٢ ذى الحجة عام ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م . انظر الملحق رقم (٢) .

(٢٦) سجل رقم ١١ ، مادة ٦٦٣ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ٩٥٧هـ / أكتوبر ١٥٥٠م .

(٢٧) نفسه .

(٢٨) سجل رقم ١ ، مادة ٧٧١ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ٢١ ذى الحجة الحرام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م . انظر الملحق رقم (١) .

(٢٩) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٤٤ ، ص ٥٦ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م . انظر الملحق رقم (٥) .

(٣٠) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٤٤ ، ص ٥٦ ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م .

(٣١) سجل رقم ٣ ، مادة ٣٨٥ ، ص ١٣٨ ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ختام شهور ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م .

(*) الخولى ، وهى من ضمن وظائف الجهاز الإدارى فى ريف مصر العثمانية ، ومهمته أن يكون

والسؤال هنا هل أن هذه الصفقة قد تمت أم لا ؟ هذه أسئلة تحتاج إلى الإجابة عنها . وقد يطالب البائع بمبلغ أكثر من المطلوب ، ويحدث نزاع بين الاثنين ، كما هي في تجارة الجمال ، فقد باع أحد الحجازيين جملاً إلى أحد من يتولى وظيفة الخولي* ، واتفق على تحديد ميعاد للتسديد ، ولكن عند المطالبة أنكر ذلك ، ويحدث النزاع ويتوسط البعض ، وسوى مثل هذا الموقف بأن دفع المشتري مبلغاً يقل عن المطلوب[٣٢] ومن هنا نرى أنه ربما تكون الوساطة هي التي حكمت بذلك ، أو أن يكون الطرفان قد اتفقا على ذلك ، وقد يتفق على البيع بأقساط ، ولكن بعد دفع عدة أقساط ، يمتنع عن دفع الباقي ، وعندما يطالب ، ينكر ، ويذكر أنه قد دفع ثمن الصفقة بالكامل ، ويقسم بيمين الله تعالى ، كما حدث ذلك في تجارة الأقمشة الخاصة بقلاع المراكب[٣٣] كما حدث نزاع من نوع آخر ، فقد تعاقد أحدهم مع أحد عربان هوارة على توريد كمية من التين ، ولكن عند استلامها وجد بها عيباً ، وطالب المشتري برد المبلغ الذي دفعه ، ولكن سوى هذا الموقف ، ببيع الكمية على حالتها ، مع تحمل البائع فرق السعر[٣٤]، وحدث أن توفي البائع دون أن يستلم نقوده ، وطالب الورثة المشتري ، واعترف بالمبلغ ، وطالب بإعطائه فرصة للتسديد ، وقد نوحظ أن المبلغ الذي دفع بعد ذلك يقل عن المطلوب ، كما حدث في تجارة الجبن والعسل[٣٥] قد يكون هذا راجعاً إلى الاتفاق بينهم ، وبالإضافة إلى

مسئولاً عن حدود القرية . وترى الأراضي المزروعة فعلاً ، وتصنيف هذه الأراضي من الفاء ويحافظ على صيانة قنوات الري (انظر Stanford Shaw The Financial and Administrative organization and development of Ottoman Egypt. pp. 54 – 55

عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ ١ ، ١٥٩ . عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٤٥) كما أنه نجم منازعات التي نشأ في هذا الموضوع وخاصة الأراضي التي تزرع بالسخرة (انظر إبراهيم زكي ، الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهد الحملة الفرنساوية وعهد محمد علي ، ص ٣٤) .

(٣٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٣٧٦ ، ص ١٣٨ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ٩٧٣هـ / عام ١٥٦٥م . سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٠ ، ص ٦ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ٩٨٧هـ / ١٥٦٩م .

(٣٣) سجل رقم ١ ، مادة ٧٧١ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ٢١ ذي الحجة الحرام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .

(٣٤) سجل رقم ٣ ، مادة ١٣٤٠ ، ص ٣٢٠ ، بتاريخ ٢٤ ذي الحجة عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(٣٥) سجل رقم ١ ، مادة ١٥٥٠ ، ص ٣٦٥ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م

ذلك ، فقد كان الدفع الفورى ونقداً فى الحال ، وفى مثل هذه الحالة يبرىء كلاً منهما الآخر[٣٦] كما فى تجارة البقر ، عندما باع أحد أفراد جماعة الجراكسه بالمدينه من بلوك ١١* بقرة إلى أحد تجار الجمال ودفع ثمنها بالكامل ، وقد برأ كل منهما الآخر[٣٧].

أما بالنسبة لشراء وبيع العقارات بالاسكندرية فقد شملتهم فى هذا المجال ، وتم الشراء عن طريق الوكالة لأحدهم ، وقد يكون هذا الشراء منزلاً كاملا ، وفى هذه الحالة يذكر مواصفات المنزل بالتفصيل ، كما نص عقد البيع ، على استلام البائع الثمن نقداً ، وأن المشترى قد استلم المنزل[٣٨] واشترى أحدهم بصفته وصياً على أخواته البنات منزلاً محدداً مواصفاته أيضاً[٣٩] وأحياناً يشترى أحدهم حصة فى منزل لأحد الأهالى ، ولابد فى هذه الحالة ان يثبت البائع ، أن هذه الحصة قد انتقلت إليه عن طريق الإرث لوفاة أمه ، وعليه أيضاً أن يحدد

كانت قيمة الصفقة تقدر بستة وثلاثون نصف فضة سليمانية ، ولكن اتفق على دفع أربعة وثلاثين نصف فضة .

(٣٦) سجل رقم ١١ ، مادة ٦٣٣ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(*) بلوك ، البلوك أو البلك من المصدر التركى يولك أى أن يقسم . وكلمة بلوك القسم أو الجزء . وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى باسم البلوكات وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشي ، (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، ص ٤٤) وكان كل أوجاق ينقسم إلى عدد من الوحدات تعرف باسم البلوكات ، ويحمل كل بلوك رقماً منسوباً إلى الأوجاق الذى ينتمى إليه مقروناً باسم الأوجاق (انظر ، عفاف صبحى السيد ، دور الجامية العثمانية فى تاريخ مصر ، ص ٨٤) .

(٣٧) سجل رقم ١١ ، مادة ٦٣٣ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٣٨) سجل رقم ٣٨ ، مادة ٨٥٨ ، ص ٢٢٣ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانى عام ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م .

ويذكر هنا أن الثمن بالزر محبوب ، والزر المحبوب ، نقد تركى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦ - ١١١٥هـ / ١٦٩٤ - ١٧٠٣م) أورد صورته إسماعيل غالب فى نقوم مسكوكات عثمانية (ص ٤١٥) وهو يزن بين أربعة حبة أى ٢ر٦ جم ، وقد أطلق عليه فى الدولة العثمانية (طغرالى النوب) وإذا كانت النون تعنى فى التركية الذهب فإن طغرى نسبة إلى نقش الطغراء أو الطره باسم السلطان على أحد وجهى هذا النقد . (انظر عبد الرحمن فهمى ، المرجع السابق ، ص ٥٧٥) .

(٣٩) سجل رقم ٤١ ، مادة ٧٨ ، ص ٤٥ ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ٩٤٠هـ / أكتوبر ١٦٦٣م .

مقدار هذه الحصة ، وحدودها[٤٠] كما اشترى أحدهم حصة فى منزل آخر[٤١] واشترت إحدى النساء من زوجها حصة فى منزل وقد قام بعض الأشراف* من سلالة سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والذين يعملون بقلعة

(٤٠) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٨٧ ، ص ٧٨ ، بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٠٧٤هـ / أكتوبر ١٦٦٣م .

(٤١) نفسه ولم يحدد القسم المدفوع .

سجل رقم ٦٥ ، مادة ٩٦ ، ص ٩٦ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى ١١١٣٠هـ / ١٧١٧م .

(*) الأشراف ، كلمة أشراف تعنى أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، سواء أكانوا عن طريق انحدارهم من الأم أو الأب ، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال الدين ، وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح ، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص بين جموع الناس وشكلوا جماعة منفصلة ومتميزة وكان يطلق على رئيس هذه الجماعة اسم نقيب الأشراف أو النقيب ، وتختاره الدولة من أبرز هؤلاء الأشراف ، وكانت وظيفته محترمة ، وكان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات وهو الذين يعينهم ، وكانت له سلطة قضائية عليهم ، وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من استانبول فى بداية العهد العثمانى ، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر ، ثم أصبح يتولاها فى مصر شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر . وكان نقيب الأشراف يحضر الاجتماعات الإدارية الهامة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل جمعيات لحل الأزمات العامة ، وذلك باعتباره شخصية هامة لها وزنها فى المجتمع ، ولها تأثير كبير على أتباعها ، وكان النقيب يتولى منصبه لمدى الحياة . (انظر إبراهيم بوليس سلطيح ، تاريخ مصر العثمانية ، من خلال تحقيق مخطوط تحفة الأحباب فى نولى مصر من الملوك والنواب ، ١٧٨) .

(*) قلعة الركن ، تذكر عفاف السيد (المرجع السابق ، ص ٧٩) بأنه يبدو أن هذه القلعة تقع على منارة الإسكندرية القديمة ، حيث أقام المسلمون على هذه المنارة قلعة صغيرة بها برج كان يستخدم لحماية السفن القادمة إلى الإسكندرية ويعرف هذا المكان الآن بطابية قايتباى ويقع فى الجهة الشرقية من شبه جزيرة رأس التين .

(*) برج مصطفى باشا ، يقع على شاطىء البحر المتوسط شرق رشيد ويعرف رجاله باسم طائفة حصار مصطفى باشا (انظر عفاف السيد ، المرجع السابق ، ص ٨٠) .

(*) أورده باشى ، من التركية أورده أى الخرقة ويطلقها الانكشارية على العسكر وباشى أى الرئيس والياء علامة الإضافة . وهى تعنى رئيس الخرقة . وقد رأينا كيف كان الأوجاق ينقسم إلى عدد من البلوكات . وكان البلوك ينقسم إلى عدة وحدات صغرى ، كان يطلق على كل منها اسم أورده وعرف رئيسها بالأورده باشى (انظر أحمد السعيد سليمان المرجع السابق ، ص ٦٨) .

(*) مستحفظان ، وهى كلمة مستحفظ فى اللغة الفارسية والمستحفظ من يقوم بالمحافظة على حدود الدولة ، أى من يقوم بالدفاع عن القلاع والحدود من الانكشارية وكانت تخصص لهم العلوفات (Stanford Shaw, op. cit, p 189) .

الركن* بمرج مصطفى باشا* من بعض المتولين وظيفة أوده باشى* بباب مستحفظان* لحساب بيت المال* قطعة أرض خلاء[٤٢] كما لوحظ أيضاً قيامهم بالمشاركة فى شراء قطعة من الأرض ومنزل[٤٣].

أما خصوص البيع فى هذا المجال ، فقد باع أحد الأشراف فى المدينة إلى أحد الإسكافيين كل نصيبه فى المنزل[٤٤]، كما باع أحد نصيبه فى الإرث الشرعى لأخيه[٤٥]، وباعت إحدى النساء حصتها فى منزل لزوجها بعد موافقة شريكها فى المنزل خصمه شراء حصتها بحق الشفعة[٤٦] ووضح من الوثيقة أنه لم يذكر ثمن البيع ربما يكون هذا البيع صورياً . وأحياناً يتم البيع بالوكالة عن زوجته كحصة فى منزل[٤٧].

(*) بيت المال ، هو التزام ما يعود للخزينة من رسوم وحقوق وموارث من لا وارث له من عامة الناس ، أو من رجال الدولة وجندها وموظفيها . (انظر ، ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٤٤٣) .

(٤٢) سجل رقم ٧١ ، مادة ١٠٤ ، ص ٩٢ بتاريخ أواخر المحرم عام ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م .

وقد لوحظ أن العملة المستخدمة هنا هى نصف الفضه والقرش* والمزيد من التفصيلات انظر سجلات أرقام ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، مواد ٥٦٥ ، ٢٠ ، ١٦٠ ، ٦٩ ، ٢٨٢ ، ١٠٣ ، صفحات ٤١٢ ، ١٣ ، ١١٩ ، ٤٦٠ ، ٤٧ ، ٢٦٨ ، ٦٦ ، بتواريخ ٥ رجب ١١٨٦هـ / ١٧٧٣م ، ١٠ جمادى الثانى ، ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م ، غرة رمضان المعظم ١١٨٨هـ / نوفمبر ١٧٧٤م ، ٢٠ ذى القعدة عام ١١٨٥هـ / ١٧٧٢م .

(*) القرش ، فى الأصل تعريب Groshen الألمانية وهى تعنى البياستر Piaster أى النقد الأسباني ، الفضة الذى بدأ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى ، ثم استقر التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى ، فأطلق على البياستر الفضة اسم غرش وقرش أو ارش كما يسميه العامة فى مصر وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد سليمان الثانى (١٦٨٦ - ١٦٩٠) وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة عام ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م (انظر عبد الرحمن فهمى ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤) .

(٤٣) سجل رقم ٥١ ، مادة ٦٩٨ ، ص ٣٢٥ ، بتاريخ ٢٩ رجب عام ١٠٧٥هـ / ١٦٦٥م .

(٤٤) سجل رقم ٥٤ ، مادة ٩ ، ص ٧ بتاريخ ٢٩ رجب عام ١٠٧٥هـ / ١٦٦٥م .

(٤٥) سجل رقم ٦٦ ، مادة ١٩٤ ، ص ١٣٢ ، بتاريخ ٢٨ رجب عام ١١٣٢هـ / ١٧١٩م .

(٤٦) نفسه .

(٤٧) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٣٧٣ ، ص ١٦٤ ، بدون تاريخ .

وتقدر الحصة بثلاثة قراريط .

وأخيرا علينا أن نذكر أن سجلات المحكمة الشرعية بالاسكندرية ، تشتمل على نوع جديد من النشاط المالى ، والخلافات التى كانت تحدث فيه ، وهو ميدان الاقتراض ، ثم ما قد يترتب عليه من خلافات فى تسديد مثل هذه الديون ، ولقد شارك الحجازيون فى الاسكندرية فى نشاط هذا الميدان ، فكانوا يقترضون من بعضهم ، كما كانوا يقترضون ويقرضون بعض أبناء مدينة الاسكندرية والمغاربة[٤٨] وبعض نساء الخاصكيات[٤٩].

وكان الكثير من عمليات الاقتراض تنتهى بخلافات وبسداد المقترض ما قام باقتراضه ، ولكن سجلات المحكمة الشرعية لا تحتفظ إلا بالأمور الذى حدث فيها خلاف وفى أشكال متعددة .

وكان صاحب المال يطالب أحياناً المقترض بضرورة رهن بعض البضائع حتى يتم تسديد القرض[٥٠] واقتراض البعض ، وسدد جزء منه ، وقسط الباقى[٥١] أو سدد القرض على أقساط شهرية[٥٢] أو حدد الدائن ميعاد التسديد على حسب رغبته[٥٣]، وإذا نظرنا إلى ذلك نجد أنه من الممكن أن يطالب الدائن المدين فى أى وقت يرغبه ، ومن المحتمل ألا يكون مستعداً للتسديد ، وتحدث نتيجة ذلك بعض المشاكل ، كما هو متبع فى مثل هذه الحالة . وقد يكون القرض فى ثمن بضاعة مثل علف الجمال ، ويتضح من هذه الوثيقة أن المدين قد دفع ما عليه فى الميعاد المحدد[٥٤] أولاً لإصلاح مركبه ، ولكن تمر سنوات دون أن يدفع ، وعند المطالبة بالتسديد ، أنكر المقترض ، قيمة القرض

(٤٨) سجل رقم ١١ ، مادة ٦٣٦ ، ص ١٩٧ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧١م .
(٤٩) سجل رقم ١٤ ، مادة ٨٩٥ ، ص ٢٥٦ ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .
(٥٠) سجل رقم ٢٦ ، مادة بدون رقم ، ص ٥٨ بتاريخ ١٢ شعبان عام ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م .
(٥١) سجل رقم ٢٦ ، مادة ٣٠٦ ، ص ١٠٢ ، بتاريخ ١٥ رمضان عام ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م .
(٥٢) سجل رقم ٣ ، مادة ١١٥ ، ص ٣٩ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م .
(٥٣) سجل رقم ١١ ، مادة ٥٧٦ ، ص ١٥٦ ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧١م .
(٥٤) سجل رقم ١١ ، مادة ٦٢٦ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧١م .

نفسه ، واستشهد بالبعض الذين شهدوا بسماع الحديث عن قيمة القرض ولم يشاهدوا إتمام القرض[٥٥].

وكثيراً ما كان أفراد الحرف الواحدة يقترضون من بعضهم البعض ، أو من بعض أفراد الحرف الأخرى ، مثال ذلك اقتراض بعض الصرافين من بعض الطحانين[٥٦].

أما بالنسبة للأمانات والرهونات ، فقد أودع أحد الأشخاص الذين يتولون وظيفة المحتسب[٥٧] لدى أحدهم مثل بعض الأدوات لحفظها فى محلة بعض الوقت ، وعند مطالبته بردها ، أخبره بأنها قد فقدت منه ، وحدث نزاع بين الطرفين وتدخل البعض ، وانتهى الأمر بدفع ثمنها على قسطين ، وقد ضمن البعض هذا الاتفاق[٥٨].

أما احترافهم لبعض الحرف ، فلابد من الإشارة السريعة إلى تكوين نظام الحرف فى تلك الفترة ، الذى كان قائماً على التكوين الدينى والعرق للطوائف فمع استثناءات قليلة ، كان أعضاء الطائفة ينتمون إلى نفس المجتمع المحلى الدينى أو العرق ، وإذا مارس أعضاء نفس الديانة نفس الحرفة فإنهم يشكلون طائفة من التجار كذلك يشكلون طوائف على حسب بلادهم ، ونوع تجارتهم ، وعبادتهم الدينية[٥٩] وقد وجدت حرف أخرى شارك المسلمون غيرهم من الذميين مثل حرفة صناعة الأحذية ، وحرف العطارة[٦٠].

(٥٥) سجل رقم ٨٤ ، مادة ٨٠ ، ص ٣٢ ، بتاريخ أوائل شعبان عام ١١٧١هـ / ١٧٥٧م .

(٥٦) سجل رقم ٣٩ ، مادة ٤١٥ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠١١هـ / ١٦٠٢م .

(٥٧) المحتسب ، ويعرف بأمين الحسبة الشريفة ، وقد اشترط فى شغل هذا المنصب فى العصر الإسلامى التفقه فى الدين . وكان هذا المنصب قاصراً طوال العصر العثمانى على أفراد الجاويشية . وكان المحتسب يقوم بالإشراف على الأسواق وضبط الموازين والمكاييل وتسعير المواد التجارية وضبط الأمن (انظر ، عفاف السعد ، المرجع السابق ، ص ٧٥) .

(٥٨) سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٧٤ ، ص ٣٩٠ ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .

(٥٩) Baer Gabrial Guild in Egypt in Modern times, p. 21.

(٦٠) ليلى عبد اللطيف ، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان الحكم العثمانى ٨٣ .

وقد اشترك الحجازيون في مدينة الاسكندرية في قطاع الحرف والصناعات ، جديرا أن نذكر أنهم كانت صناعات صغيرة ، وتعتمد على ورش صغيرة ، وكانوا يستخدمون الحرير الخام ، ثم يقومون بصناعته حسب المطلوب[٦١] وشارك بعضهم في حرفة الصياغة ، وأحيانا قام بعضهم بهذه الحرفة لحساب غيره ، فاستلم كمية من الفضة من إحدى السيدات ليصوغها لها ، ولكن اتضح بعد ذلك أنه لم يقم بتنفيذ المطلوب ، بالإضافة إلى نقص الميزان ، ولكن ثم عاد واعترف بأن إحدى صديقاتها قد استلمتها[٦٢]. ولكن لا يعرف على أساس تصرف مثل هذا التصرف . واحترف بعضهم حرفة النجارة على المراكب[٦٣] وقد نلاحظ أن بعضهم كان يعمل على مراكب الغير ، وفي مثل هذه عقد اتفاق بين صاحب المركب والنجارة ، ويحدد أجورهم ، حيث كانوا يعادلون في أجورهم مع النجارة الآخرين من الجنسيات الأخرى[٦٤] ولكن في حالات أخرى حدثت بعض المشاكل على تحديد الأجر المتفق عليه[٦٥] وعمل بعضهم بالصيارفة[٦٦] والنجارة[٦٧]، والطبالين[٦٨].

وهكذا نجد أن الحجازيين قد ساهموا في جميع ميادين النشاط الاقتصادي مع غيرهم من سكان مدينة الاسكندرية ، سواء في التجارة أو الأموال أو الحرف والصناعات ، وعلى قدم المساواة مع غيرهم من رعايا الدولة العثمانية .

(٦١) سجل رقم ١١ ، مادة ١١٧ ، ص ٣٥ بتاريخ ١٦ رجب عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .
(٦٢) سجل رقم ١ ، مادة ١٦٢ ، ص ٣٥ بتاريخ ١٧ رمضان عام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .
(٦٣) سجل رقم ٣٧ ، مادة ١٠٢ ، ص ٢٦ ، بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٢٠هـ / ١٦١١م
(٦٤) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٥١٨ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ مستهل شعبان عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .
(٦٥) سجل رقم ٤٩ ، مادة ٤٦٩ ، ص ١٧٦ ، بتاريخ ١٤ محرم ١٠٦٥هـ / ١٦٥٤م .
(٦٦) سجل رقم ١٨ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ وهي سجلات بها الكثير عن هذه الحرفة .
(٦٧) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٥١٨ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ مستهل شعبان عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .
(٦٨)

ثانياً : حياتهم الاجتماعية :

أما بالنسبة لحياتهم الاجتماعية في مدينة الاسكندرية فقد تعددت فشملت الزواج والطلاق والميراث والأوقاف ، والاعتداءات على بعضهم البعض أو مع الآخرين ، والميراث ، والأوقاف ، والأشراف ، وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى .

وبالنسبة للزواج ، فقد شمل ذلك زواجهم من بنات الأهالي[٦٩] وينص عقد القران على المقدم والمؤخر ، وأيضاً الكسوة السنوية ، وأن المؤخر كان يقسط على أقساط شهرية[٧٠] كما كان أحياناً المقدم أقل من مؤخر الصداق[٧١]. وهناك ما عرف بالزواج المشروط ، مثال ذلك تشترط إحدى الزوجات على زوجها ، بأنه إذا تزوج بغيرها ، تكون طالقاً منه دون أن يطلق اللفظ نفسه[٧٢]. كما شمل الزواج من إحدى بنات المغاربة[٧٣] وأيضاً من بعض المعتوقيات الحبشيات[٧٤] والزواج من أرامل ، على أن تذكر أنها قد أوفت العدة الشرعية[٧٥]، بالإضافة إلى الزواج من أرملة ومعها أولادها ويتعهد في مثل هذه الحالة الإنفاق عليها وعلى أولادها[٧٦].

واتفق عند الطلاق على اقتسام أثاث المنزل وغير ذلك ، وفي مثل هذه الحالة تتطلب من مطلقها رد بعض الأشياء الخاصة بها[٧٧]، وقد تم الطلاق في بعض الحالات بناء على طلب الزوجة الحامل[٧٨] أو بناء على طلب وكيلها مثل زوج

(٦٩) سجل رقم ٧٢ ، مادة ٢٣٠ ، ص ١٧٨ ، بدون تاريخ .
(٧٠) سجل رقم ٤ ، مادة ٥١٨ ، ص ٣٨٦ ، بتاريخ ١٩ شوال عام ٩٨٠هـ / عام ١٥٧٣م
(٧١) سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٥٨ ، ص ٤٣٣ ، بتاريخ ٢ محرم عام ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م .
(٧٢) سجل رقم ١٨ ، مادة ٤٤ ، ص ١٥ ، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ٩٩٠هـ / ١٥٨٣م .
(٧٣) سجل رقم ٥١ ، مادة ٥ ، ص ١٤٤٣ ، ص ٥ ، ٦١٦ ، بتاريخ ١٨ رمضان ١٠٧٧هـ / ١٦٦٦م .
(٧٤) سجل رقم ٧١ ، مادة ٥٦٩ ، ص ٢٤٣ ، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م .
(٧٥) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٢٨٤ ، ص ١٠٦ ، بتاريخ ٤ رجب عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .
(٧٦) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٦٨٤ ، ص ٢٣١ ، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة عام ٩٩٦هـ / ١٥٨٧م .
(٧٧) سجل رقم ١ ، مادة ٣٣٣ ، ص ٧٢ ، بتاريخ ٩ شوال عام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .
(٧٨) سجل رقم ٣ ، مادة ١٠٦ ، ص ٣٦ بتاريخ ١٣ شوال عام ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م .

أمها ، ففي هذه الحالة ، يطلب الزوج منها التنازل عن مؤخر الصداق[٧٩]. ومن هنا نرى أن المطلق اشترط على مطلقته بأن الطلاق لن يتم ما لم تبرئه من مؤخر الصداق ، ولا نعرف سبباً لذلك .

وتضمنت الحياة الاجتماعية نمطاً آخرا مثل الاعتداء على بعضهم البعض أو الاعتداء عليهم من جانب الأهالي ، وغير ذلك ، واتخذت أنواعاً متعددة مثل التلفظ بألفاظ نابية ، فقد اعتدى بعض الاذكاوية على بعضهم باللفظ بقوله « طعريك يا حرامي » ، وكان من نتيجة ذلك طالب بالتعويض ، وعند المواجهة أنكر ، واستشهد بالبعض ، واتضح بعد ذلك بأن الطرف الآخر قد استولى على علف جماله ، مما أدى إلى أن الاثنين قد تبادلا الألفاظ النابية ، وترتب على ذلك أن القاضي قد أصدر حكماً ضدهما[٨٠]، كما اعتدى أحد الأهالي على أحدهم بألفاظ نابية ، وعند مواجهته أنكر حدوث ذلك ، ولكن أكد الشهود ذلك[٨١]، وعلى الجانب الآخر اعتدى أحدهم على بعض الزياتين بلفظ نائب، وطالب بالتعويض المناسب[٨٢].

أما الميراث فإنه اختلف حسب نوعه ، فقد يكون الميراث عبارة عن أموال ثمن بضاعة ، باعها التاجر قبل وفاته ، ففي مثل هذه الحالة طالب الورثة المشترى بالمبلغ ، الذى وعد بالتسديد ، بعد خصم نسبة منه[٨٣]، وقد تكون التركة تشمل بعض الأبنية ، وبضاعة ومراكب وعقارات ، مشاركة بينه - المتوفى - وبين أخيه ، وأراد أبناؤه الانفراد بالميراث وحدهم ، ولكن يثبت أخوه حقه فى المشاركة ، وانتهى الوضع على تقسيم الميراث مناصفة[٨٤] أو أن يكون الميراث عبارة عن إحدى المعترقات[٨٥] أما بالنسبة للوصاية على

(٧٩) سجل رقم ٩ ، مادة ١٨٦ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ٨ رجب عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م .
(٨٠) سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٠ ، ص ٦ بتاريخ ، ٢٥ جمادى الأول عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .
(٨١) سجل رقم ١١ ، مادة ٥٧٦ ، ص ١٥٦ ، بتاريخ ١٧ شوال عام ٩٨٧هـ / ١٥٧١م .
(٨٢) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٥١٨ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ مستهل عام ٩٩٤هـ / ١٥٨٥م .
(٨٣) سجل رقم ١ ، مادة ١٥٤٠ ، ص ٣٦٥ ، بتاريخ ٣ جمادى الأول عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م .
(٨٤) سجل رقم ٦٤ ، مادة ٥٠ ، ص ٣١ ، بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٢١هـ / ١٧١٠م .
(٨٥) سجل رقم ١١ ، مادة ١١٧ ، ص ٣٥ ، بتاريخ ١٦ رجب عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٠م .

التركات ، فقد تكون الوصية إحدى السيدات ، لإخوتها الأشقاء ، وإخوتها من الأب ، فتلك تقوم بتقسيم التركة ، وانتقوا على استلام نصيبهم من الميراث نقدياً ، وكتبوا حجة بذلك[٨٦]، وأحياناً تتنازل إحدى السيدات الوصية على أولادها القصر ، لوالدهما ، على أن يدفع مبلغاً معيناً يومياً لكل منهم[٨٧]، أما بالنسبة للنزاع على الميراث ، فقد حدث نزاع بين أحد الورثة عقب وفاة إحداهن ، والحصر إرثها في أولاد عمها ، ولكن طالب أحد أبناء أخيها في الميراث ، وثبت بعد ذلك أن ابن أخيها من والدتها ، وتطور النزاع ، وتدخل وجهاء القوم في المدينة لحل هذا النزاع مثل دزدار* الحصار الكبير الاشرف* والجوربجي* وأغا الحوالة* لإنهاء هذا النزاع[٨٨]. وقد لوحظ أن أحدهم شهد على بعض الوصيات[٨٩].

ويأتي بعد ذلك الأوقاف ، أحدهم من أوقاف الطريقة البرهانية* بعض الأراضي الحجازية[٨٩]، وأوقف بعضهم مكاناً بجوار مقام الشيخ ياقوت العرش

(٨٦) سجل رقم ٦٤ ، مادة ٥٩ ، ص ٣٥ بتاريخ أواخر ذي القعدة عام ١١٢١هـ / ١٧١٠م .

(٨٧) سجل رقم ١٤ ، مادة ٤٢ ، ص ١٣ بتاريخ جمادى الأولى عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(*) الحصار الأشرف ، أنشأه السلطان قايتباي (١٤٦٨ - ١٤٩٦) . انظر محمد بن أبي السرور البكري ، كشف الكربة برفع الطلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، ص ٣٢٧ .

(*) دزدار ، كلمة فارسية مكونة من مقطعين ، دز بمعنى مستحفظ أو حاكم ، ودار بمعنى قلعة ، فالكلمة تعني مستحفظ قلعة أو قائد قلعة (انظر ، إبراهيم بونس ، المرجع السابق ، ص ٤٧) .

(*) الجوربجي ، هو الحائز على رتبة عسكرية تعادل الجوباشي (والنقيب) وكان يطلق في الاستعمال العثماني على ضباط الانكشارية ، والجوربجية هم الرسل الذين كانوا يرسلون إلى الأماكن البعيدة لتسليم الرسائل وجمع الضرائب (انظر محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ٢١) .

(*) أغا آمر ، بمعنى سيد ، ضابط الحمازين من الخدام والأتباع ، (انظر ليلى عبد اللطيف ، الإدارة في مصر ، ص ٤٣٩) .

(٨٨) سجل رقم ٧٢ ، مادة ٢٣٠ ، ص ٦٧ ، بتاريخ مستهل شهر صفر الخير ١٠٥١هـ /

(٨٩) سجل رقم ٤٦ ، مادة ١٧٨ ، ص ٦٧ بتاريخ مستهل شهر صفر الخير ١٠٥١هـ / ١٦٤١م .

(*) الطريقة البرهانية ، وهي إحدى الطرق الصوفية التي كانت موجودة في العصر العثماني (انظر توفيق الطويل ، التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ص ٧٥) .

اشتمل على بيت للسكن ، وبيت آخر وقطعة أرض خالية ، بالمكان المذكور ، وحدد حدوده . وقد ذكر بالحجة أن هذه الأشياء آلت له بالميراث الشرعي من قبل والديهما . وأقر بأنهما وقفا ذلك شرعاً بحيث لا يباع ولا يوهب لأحد ولا يرهن ، ولا يستبدل جزءا منه أو بعضه . ويظل هذا الوقف إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، واشترط المستفعان من الوقفية أن يتم الصرف على مقام سيدى ياقوت العرش ، وعلى فقراء المسلمين من قبل أنفسهما وفى ذريتهما من بعدهما ومن هم فى درجات القرابة ، وعين الناظر على الوقف وحدد واجباته التى تشمل الصرف على الوقف والعناية بالمبانى وصيانتها وغير ذلك من الشروط الأخرى[٩٠].

وفى النهاية بأتى منصب نقيب الأشراف كما سبق أن أشرنا ، فقد تولاه الشرايفة بالمدينة ، وكتب وصيته التى يجب اتباعها بخصوص ذلك ، وهو اتباع الحسنى واتقاء الله[٩١] كما تولى بعض الأشراف الوظائف الأخرى مثل وظيفة ناظر شرعى على مقام سيدى عبد الرازق وزاويته وخادمة السجادة الشريفة ، ونقيبا بالزاوية والضريح الشريف ، وعليه عمارة الضريح والقراءات حسب الطريقة والشريعة وإقام الشعائر بها[٩٢] وتولى بعضهم وظيفة جورجى بالخصار الكبير الأشرف .

هكذا ساهم الخجازيون فى الحياة الاجتماعية بكافة أوجهها ، وفى الختام أدعو الله سبحانه وتعالى ، أن أكون قد وفقت بعض الشىء فى إلقاء بعض الضوء على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وأن أكون قد ساهمت فى تاريخنا المجيد والله وحده ولى التوفيق .

(٩٠) سجل رقم ١ ، مدة ٩٥٨ ، ص ٢١٧ ، بتاريخ ٢٨ [illegible] ٨٥٥ هـ / ١٥٥١ م .

(٩١) سجل رقم ٦٠ ، مدة ٩٣٥ ، ص ١٣٩ ، بتاريخ [illegible] ١٥٢٨ م .

(٩٢) سجل رقم ٩١ ، مدة ٥٤ ، ص ٥٤ بتاريخ ١٨ ربيع الأول ٩٦٣ هـ / ١٥٥٦ م .

ملاحـــق

ملحق رقم (١)

مصدر الوثيقة : سجلات المحكمة الشرعية بالاسكندرية .
سجل رقم ١ مادة : ٧٧١ ، ص ١٦٧ بتاريخ ٢١ ذى الحجة الحرام عام ٩٥٧هـ / ديسمبر عام ١٥٥٠م .
موضوع الوثيقة : بيع فوط .

لدى سيدنا الشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد الكتامى أيده الله

اشترى المعلم رمضان بن الحاج على بن الحاج محمد المعروف بابن عويدات بماله لنفسه من المعلم محمد بن المرحوم الحاج على سليمان المعروف بالحجازى وبابن كراع جميع عشرين فوطة أقر محمد بن على بن سليمان المعروف بالحجازى بن كراع إقراراً شرعياً أن فى ذمة المعلم رمضان بن الحاج على بن الحاج محمد المعروف بابن عويدات من الفوط الذهبى ثمانية عشر يقوم له بذلك فى سلخ أربعة أشهر تمضى من تاريخه أعلاه وقدرته على ذلك ويقبض رأس مال السلم عن ذلك من الذهب السلطانى الجديد خمسة عشر دينار القبض الشرعى وما فى ذلك بما قاصصه مردين عليه من الذهب الموصوف سبعة دنانير وبماله حالاً به على ذمته شهادة شمس الدين بن عبد الله بن عبد الواحد مرضيان الشريف به ودنانيره وحوالته الفصل من على بن رضوان بدينار واحد وباق ذلك وحل إليه بتصادقهما على ذلك التصادق الشرعى جرى ذلك فى تاريخه . الثلاثاء المبارك الحادى والعشرين من ذى الحجة الحرام سنة سبع وخمسين وتسعماية .

* * *

ملحق رقم (٢)

سجل رقم ٢٩ ، مادة ٢٥٣ ، ص ٩٧ بتاريخ ٢٤ جمادى الثانى عام ١٠٠٠هـ / مارس عام ١٥٩١م .

موضوع الوثيقة : شراء حجازى قمح من هوارى .

وفيه لديه

ادعى عطية بن إسماعيل الهوارى على اسماعيل بن عمر الحجازى العيساوى أنه يستحق فى ذمته أربعة وعشرين دينار اكازنة ثمن اثنى عشر غرارة قمح بالكيل السكندرى ابتاعها منه وسلمها عود ورفيقه أبو دافية من قريهم العيساوى من نحو أربعة أشهر بعد تاريخه وعماله فى ذلك كان ومنها ما يسلمانه فى الذمة والمال والضمان الشرعى وطالبه بذلك وساله سواله فسيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك على الجمل المشروح وخرجا على ذلك منه وصحيحا عمر الحجازى والمدعى عليه بذلك وخصص منه وبده اسماعيل المذكور فى اثنى عشر ديناراً من المبلغ المدعى عليه المذكور أعلاه الضمان الشرعى بالإذن الشرعى المقبول عارفون بمضى الضمان وما يترتب عليه شرعاً ذلك عليه المذكور لذلك الشهود الشرعى فى تاريخه .

تحريراً فى ٢٤ جمادى الثانى عام ألف من الهجرة .

الشـــهود

ملحق رقم (٣)

سجل رقم ١٨ ، مادة ٤١٥ ، ص ١٤١ بتاريخ ١٨ شعبان عام ٩٩٠هـ / أغسطس عام ١٥٨٢م .

موضوع الوثيقة : احتراف بعض الحجازيين حرفة الصراف .

وفيه لديه أحسن الله إليه

تصادق الحاج عمران بن سالم الحجازى الصراف بالثغر المذكور والحاج علاء الدين بن بدر الدين اللوقيني المدونب فى الطواحين بالثغر تصادقاً شرعياً وهما بحالتى صحة واختيار على أن آخر ما يستحقه الحاج عمر المذكور بذمة الحاج علاء الدين المذكور من سائر الحقوق والمعاملات والعلق والتبعات والدعاوى والمطالبات والإيمان الواجبات مبلغ قدره من الذهب الأكروني خمسة وعشرون ديناراً وعلى أن الحاج عمران المذكور أن الحاج علاء الدين المذكور على أن يقوم له بالمبلغ المذكور مقسط على ثلاثة عشر شهراً قسط كل مستوف فى آخره من تاريخه ديناران إلا القسط الأخير فإنه دينار واحد إطار شرعياً لعلمه بحاله أنه لا يقدر على وفاء ذلك كذلك وعلى أن الحاج عمران المذكور فريق وكل فريق منهما لا يستحق على الفريق الآخر مطلقاً تعاملاً ولا استحقاقاً ولا دعوى ولا قل ما يوجه ولا مندولا ولا فضة ولا ذهباً ولا ديناراً ولا سطر ولا غيره ولا استمرار ولا فلوساً ولا نحاساً ولا ربحاً ولا خسراناً ولا طحناً ولا دقيقاً ولا منخياً ولا مدنوراً ولا سهواً ولا نسياناً ولا علقة ولا تبعة ولا حقاً من سائر الحقوق على الاطلاق والعموم والأسفر والشمول المبلغ المذكور وقدره من عند تكرار خمسة وعشرون ديناراً ذهباً اكرونيا فإن ذلك باق للحاج عمران المذكور من الحاج علاء الدين المذكور على الحكم المشروح تصادقاً على ذلك وثبت الاشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتاً شرعياً وحكم أعز الله احكاماً بموجب ذلك صحيحاً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً مسيولا فى ذلك وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد فى تاريخه .

تحريراً فى ١٨ شعبان عام ٩٩٠هـ

* * *

ملحق رقم (٤)

سجل رقم ١١ مادة ٦٣٣ ، ص ١٦٧ بتاريخ الجمعة المبارك ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / فبراير عام ١٥٧٠ .

موضوع الوثيقة : شراء بقرة لبعض الجمالين .

وفيه لديه

أشهد على الناصرى محمد بن أحمد من جماعة الجراكسة من بلك الثا عشر الاشهاد الشرعى أنه قبض واستوفا من سالم بن محمد الحجازى الجمالى مبلغ قدره من الذهب الأكروش أربعة دنانير القبض والاستشهاد الشرعيين وأن ذلك هو القدر الذى كان يستحقه فى ذمته ثمن بقرة معلومة لهما المتاعة له منه قبل تاريخه بتصادقهما على ذلك التصادق الشرعى وصدر بينهما إثبات شرعى من كل شيء وفى كل شيء من اليمين بالله تعالى من وجب .

تحريراً فى يوم الجمعة المبارك ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ .

* * *

ملحق رقم (٥)

سجل رقم ١٢ ، مادة ١٤٤ ، ص ٥٦ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ٩٨٥هـ / فبراير عام ١٥٧٧م .

موضوع الوثيقة : مشاركة بعض الحجازيين مع بعض السودانيين فى تجارة النيلة .

وفيه لديه أحسن الله إليه

ادعى منصور بن على الجداوى وحراز بن على السودانى على سالم بن الحاج سليمان الصباغ الكاملى أنه اشترى منهما سوبة نيل بلدى معلوم لهم فى شهر شعبان سنة تاريخه بخمسة وثلاثون ديناراً ذهباً جديداً دفع له من ذلك ثمانية

وعشرين دينار ونصف دينار على فترات متفرقة وتاخر لهما بدمته ستة دنانير ونصف دينار ويطالباه بذلك فسيل عن ذلك فأجاب بأنه اشترى منهما النيل المذكور وتأخر لهما بدمته من الثمن المذكور ثلاثة دنانير ونصف دينار وربع دينار فلم يصدقاه على ذلك وطال النزاع بينهما فوقف بينهما واسطة خير لله تعالى فتصادقوا تصادقاً شرعياً على آخر ما يستحقانه في ذمة المدعى عليه من ثمن النيل المذكور خمسة دنانير ذهب جديد وعشرة أنصاف ودفع لهما ذلك بالمجلس وبريت ذمته لهما في ذلك البراة الشرعية وشهد عليهم بذلك في تاريخه .

* * *

ملحق رقم (٦)

سجل رقم ٣ ، مادة ١١٥ ، ص ٣٩ بتاريخ ١٤ شوال عام ٩٦٤هـ / يوليو عام ١٥٥٦م .

موضوع الوثيقة : قيام بعض الحجازيين بعملية الإقراض .

وفيه لدى الحاكم المالكي أعز الله أحكامه

تصادق الشريف عامر بن الشريف حسن بن الشريف محمد المكي والمعلم محمد بن يوسف بن أبي بكر المصري التصادق الشرعي وهم بحالة الصحة والطواعية والاختيار على أن آخر ما يستحقه السيد الشريف في ذمة محمد المذكور من قرض ومعاملة شايعة على تاريخه من الفضة السلطانية ثمانية وسبعون نصف أجله في ذلك في كل شهر من تاريخه عشرون نصفا وأقر كل منهما الإقرار الشرعي أنه لا يستحق على الآخر ما عدا المبلغ المذكور فيه حقاً مطلقاً ولا استحقاقا ولا طلبا ولا قضة ولا طلب ولا معاملة أو لا باق منهما ولا شيء في ولا جار ولا يمين بالله تعالى إلى تاريخه فتصادقا على ذلك التصادق الشرعي جرى وحرر في يوم الإثنين رابع عشر شوال سنة أربعة وستين وتسعماية .

شهود الحال

* * *

ملحق رقم (٧)

سجل رقم ٥ ، مادة ٥١٨ ، ص ٣٨٦ بتاريخ ١٩ شوال عام ٩٨٠هـ / فبراير عام ١٥٧٣م .

موضوع الوثيقة : عقد زواج .

الحمد لله رب العالمين يوم الخميس المبارك تاسع عشر شوال سنة تسع وثمانين

فيه لدى الشيخ محيى الدين المالكى

الزواج أحمد بن عمر بن عبد القادر المكى الزوجة بثينة المرأة ابنة على بن على الدين اللقانى الخلية من موانع النكاح الصداق من الذهب الجديد خمسة دنانير من الفضة الجديدة معاملة تاريخه ثلاثمائة نصف الحال لها فى ذلك مبلغ من الذهب المقبوض بيد أخيها لأبيها محمد دينارين باعترافه والباقى على حكم ومبلغ الفضة كل من عشرين نصف المزوج باذنها لأخيها محمد المذكور به وغانم أحمد العيساوى وقبل الزواج للكسوة كل سنة ثلاثة نصف من الأنصاف المذكورة ووصى لها بذلك فى تاريخه .

* * *

ملحق رقم (٨)

سجل رقم ٨٦ ، مادة ١٦٦ ، ص ١٣٠ بتاريخ غرة رمضان المعظم عام ١١٦٧هـ / يونيو ١٧٥٣م .

موضوع الوثيقة : صورة تقرير نقابة الأشراف .

صورة تقرير النقابة باسم الجناب العالى السيد على أغا

ان افتخار أعزه السادة الأشراف العظام وواحدها سلالة آل بنى عبد مناف الفخام وما جدها سيد ساداتَ آل بيت النبوة والرسالة سيد مرآة المنتخبة من أطهر سلالة حضر مولانا السيد حسين أفندى نقيب السادة الأشراف بمصر المحروسة الموقع توقيعه أعلاه أدام الله تعالى مجده وزاد فى علاه قدر فخر

لأشراف الكرام السيد علي جورجي زيد قدره في نيابة النقابة الشريفة بثغر سكندرية بتقيد بضبط وقايع السادة الأشراف ويفصل فيما يتعلق بهم على وجه الانصاف وأمره بكف الأذى عنهم ومنع المعارض لهم وأذنه بفعل ما يراه حسنات حبس وإقامة حد وتعزير بموجب الشرع الشريف ومنهج الحق المنير المنيف فإنه من سلك طريق الحق نجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا وأبقاه في ذلك على عادته ومستمر قاعدته خلا ما يتعلق بأمر بثبوت النسب فإنه ممنوع من تعاطيه ومن سماع بينة والنظر في دعاويه ولا يأذن بلبس علامة لأحد ولاية عنها من على رأس الشريف بغير مستند ضبطاً لهذا النسب الشريف الجليل وصونا من أن يدخل فيه الدخيل تقريرا وتنفيذا وأمرا واستعانة شرعيات تحرير في غرة شهر رمضان المعظم قدره سنة سبعة وستين ومائة وألف من الهجرة .

شهود الحال

* * *

ملحق رقم (٩)

سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٠ ، ص ٦ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى عام ٩٨٧هـ / يوليو عام ١٥٧٩م .

موضوع الوثيقة : اعتداء بعض الادكاوية على بعض الحجازيين بالألفاظ النابية .

وفيه لدبه أحسن الله إليه

ادعى الحاج سالم بن الحاج أحمد سميط الوكيل الشرعي عن محمد الحجازي الادكاوي على محمد بن علي عمر الادكاوي أنه قال بمولكه ضعريصنك ياحرامي ريظانيه عا يترتب عليه بسبب ذلك فسئل عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك فأحضر المدعي المذكور الحاج عبد الله بن عمر الشكجي ومحمد بن حسن الجمال وشهدا مسؤلين بمعرفة المتداعين والموكل المذكور المعرفة الشرعية وأن الموكل المذكور أخذ تبنا من معلف جمال المدعى عليه فقال له المدعى عليه

ياحرامى فعل الله طعريك فقال له محمد الحجازى ماحرامى إلا أنت وطعريك فضل المدعى عليه والموكل على ذلك وأدبا على ذلك فى تاريخه .

* * *

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً : المصـــــادر :

وثائق لم تنشـــر بعـــد :

أرشيف الشهر العقارى بمدينة الإسكندرية ، سجلات المحكمة الشرعية . وقد أشرت إليها فى هوامش البحث .

ثانياً : المراجـــع العربيـــة :

١ - إبراهيم يونس ملطح — تاريخ مصر العثمانية من خلال تحقيق مخطوطة « تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب » .

٢ - إبراهيم زكى ، — الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية ، وعهد محمد على . القاهرة بدون تاريخ .

٣ - دكتور أحمد السعيد سليمان — تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من تدخيل ، القاهرة بـ ١٩٧٨ .

٤ - دكتور أنور عبد العليم — المعارف البحرية وتطور الملاحة المصرية فى الفترة ما بين القرنين التاسع والخامس عشر بعد الميلاد ، ضمن كتاب تاريخ البحرية المصرية عام ١٩٧٤ .

٥ - دكتور توفيق الطويل — التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٤٦ .

٦ - دكتور جمال الدين الشيال — تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الاسلامى ، الاسكندرية ١٩٦٧ .

٧ - أعلام الإسكندرية فى العصر الإسلامى ، الإسكندرية ١٩٦٥ .

٨ - دكتورة سيدة إسماعيل كاشف تعريب مجتمع الإسكندرية ، ضمن كتاب مجتمع الإسكندرية عبر العصور ، الإسكندرية ١٩٧٣ .

٩ - دكتور عبد الله خورشيد البرى القبائل العربية فى القرون الثلاثة للهجرة ، القاهرة ١٩٦٧

١٠ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤

١١ - دكتور عبد الرحمن فهمى النقود المتداولة أيام الجبرتى ضمن أبحاث عبد الرحمن الجبرتى ، قاهرة ١٩٧٦ .

١٢ - دكتور عبد العزيز الشناوى الدولة العثمانية دولة إسلامى مفترى عليها ، ج ١ القاهرة ١٩٧٣

١٣ - عفاف سعد العيد دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (٩٢١ - ١٠١٧هـ / ١٥١٤ - ١٦٠٩م) رسالة ماجستير غير منشورة عام ١٩٨٢ بكلية آداب جامعة الإسكندرية .

١٤ - دكتور عمر عبد العزيز عمر دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر بيروت ١٩٧١ .

١٥ - دكتور على محمد فهمى البحرية الإسلامية فى شرق البحر المتوسط ، من القرن السابع إلى القرن العاشر الميلادى ، ضمن كتاب تاريخ البحرية المصرية ، الإسكندرية عام ١٩٧٣ .

١٦ - دكتور صلاح أحمد هريدى دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) الإسكندرية ١٩٨٤ .

١٧ - الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، الإسكندرية ١٩٨٥ .

١٨ - الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدينة رشيد

في العصر العثماني ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، الأعداد ٣١ ، ٣٢ ، عام ١٩٨٤ .

١٩ دكتور نعيم زكي وصفي — طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢٠ - محمد بن أبي السرور البكري — كشف الكربة برفع الظلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن المجلة المصرية للدراسات التاريخية .

٢١ محمد مختار — التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية بولاق ١٣١١هـ

٢٢ - محمد شفيق غربال — مصر في مفرق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١م) رسالة حسين آفندي الروزنامجي ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، الجزء الأول مايو ١٩٣٦ .

٢٣ - دكتور ليلى عبد اللطيف أحمد — الإدارة في مصر في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٧٤ .

٢٤ - — دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني ، القاهرة ١٩٧ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

٢٥ Bear, Gabrial, Guilds in Egypt in Modern times; Jurselem, 1964.

٢٦ Shaw, S.J., OTTO an Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge, Massachustters, 1964.

٢٧ The Financial and Adminstrative Organization and Development of OttOman Egypt, Princeton, New Jersy, 1962